

الشركات البريطانية تطالب الحكومة بمساعات مالية

لندن - طالب أرباب العمل البريطانيون الثلاثاء، الحكومة بأن تقرر سريعا إجراءات اقتصادية طارئة، بما في ذلك تمديد العمل بتقديرات البطالة الجزئية وبإعفاءات ضريبية متنوعة، وذلك لتمكين الشركات المهتدة بالإفلاس بسبب جائحة كوفيد - 19 من البقاء على قيد الحياة.

وقال اتحاد الصناعة البريطانية "سي.بي.أي"، المنظمة الرئيسية لأصحاب العمل في بريطانيا، إنه أرسل رسالة بهذا الخصوص إلى وزير المالية ريشي سوناك يطالبه فيها بوجود التحرك سريعا، حتى قبل إقرار الميزانية المقبلة في 3 مارس.

وفي رسالته إلى الوزير، حذر الرئيس التنفيذي للاتحاد توني دانكر، من أن "الشركات ستتحذّر في الأسابيع المقبلة قرارات صعبة بشأن الوظائف، أو حتى بشأن ما إذا كانت ستستمر في العمل".

وأضاف "إذا كانت الحكومة تعزّم مواصلة مد يد العون، فانا نطلب منها أن تتحرّك قبل الميزانية التي لن يقع إقرارها سوى بعد أكثر من ستة أسابيع".

وإذ اعترف دانكر بأن الحكومة قدّمت بالفعل الكثير للشركات منذ بداية الجائحة، فإنه حذّر من أن عددا من هذه الشركات يواجه حاليا خطر الإفلاس بسبب تراجع الطلب، من جراء تدابير الإغلاق العام السارية للحد من تفشي الفيروس.

ودخلت بريطانيا في مطلع يناير في إغلاق عام هو الثالث منذ بدء الجائحة والأكثر صرامة على الإطلاق في تدبير يتوقّع أن يعيد اقتصاد البلاد إلى الركود. وفي رسالته قال الاتحاد الذي يمثل 190 ألف شركة "إن إجراءات البطالة الجزئية السارية حتى أبريل للحد من الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الجائحة والحفاظ على الوظائف، يجب أن يمدد العمل بها حتى نهاية يونيو".

كما طالب الاتحاد الحكومة بأن تؤجّل مهل استيفاء الضريبة على القيمة المضافة وأن تمسّد لثلاثة أشهر الإغفاء الساري من دفع الضريبة المستحقة على المباني التجارية، وهما من الإجراءات التي يستفيد منها بالخصوص قطاع التجارة والمطاعم المتضرران بشدة من الجائحة.

وشدّد دانكر على أنّ المساعدات المقتمة إلى الشركات "يجب أن تستمر بالتوازي مع القيود، ويجب ألا تتوقّف هذه الإجراءات فجأة، بل أن يتمّ وقفها تدريجيا".

ومنذ بدأت جائحة كورونا صرفت الحكومة البريطانية حوالي 300 مليار جنيه لحماية الاقتصاد.

ومؤخرا منذت الحكومة العمل بإجراءات البطالة الجزئية لفترة قصيرة تنتهي في أبريل وأقرت تقديم إعانات للمطاعم والشركات التي اضطرت لإغلاق أبوابها بسبب تدابير الإغلاق العام، لكن هذه الخطوات لم تكف لطماننة قطاع الأعمال.

وحذّر اتحاد الشركات الصغيرة "أف. أس.بي" من أنّ ما لا يقل عن ربع مليون شركة صغيرة ومتوسطة معرضة لخطر الإفلاس إذا لم تحصل على دعم إضافي. والأسبوع الماضي حذر وزير المالية من أنّ "الاقتصاد سيندثر قبل أن يتحسن"، مجددا القول إنه لا يستطيع إنقاذ جميع الوظائف.

وعلى اتحاد الصناعة البريطانية أماله على ميزانية 3 مارس التي ينتظرها بفارغ الصبر، بأن تشجّع الانتعاش الاقتصادي الذي يصاحب تحول الطاقة.

وأعرب عن أمه في إصلاح النظام الضريبي لمساعدة المتاجر في وسط المدينة وتقديم مساعدات لإيجاد حلول مبتكرة. كما أعرب أرباب العمل عن قلقهم خلال مؤتمر صحفي، من احتمال قيام الحكومة بزيادة الضرائب لتمويل العجز العام الضخم.

وقال دانكر "لن يكون من الجيد رفع ضرائب الشركات ما لم يتمّ التعافي".

وكشفت صحيفة "فاينانشال تايمز"، الثلاثاء أن ريشي سوناك كان ينوي زيادة ضرائب الشركات، معتبرا أنّ ذلك لن يضر بالقدرة التنافسية للمملكة المتحدة.

ولم ترغب وزارة المالية بالتعليق على سؤال لوكالة فرانس برس، حول القضايا الضريبية خارج إطار الميزانية.

وتلقّى رئيس الاتحاد بحذر فكرة إلغاء القيود بعد بريكت، الأمر الذي من شأنه جعل المملكة المتحدة "سناغورة التاييمز".

بحسب داوينغ ستريت. واعتبر دانكر "أن وجود تشريعات أكثر نكاه وحداثة جدير بالاهتمام" ولكن يجب أن يتم ذلك "خدمة خطة اقتصادية طويلة المدى" وليس "مجرد ضحايا".

ضغوط تواجه إمداد خط الأنابيب الروسي إلى ألمانيا

برلين تتهم واشنطن بتوظيف قانون كاتسا للتدخل في سياسة الطاقة الأوروبية



خط الأنابيب يثير المتاعب

للتواصل الاجتماعي. وفي المقابل، تقول ألمانيا إن ترامب يعارض المشروع مجرد توفير أسواق لتصريف إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري.

وتقول موسكو إن الولايات المتحدة تسعى لإفساد المشروع لضمان أن يتمكن مزودو الغاز الطبيعي الأمريكيون من بيع الطاقة المتجددة، مما يضع الموردين الأوروبي بسعر أعلى من سعر روسيا.

ويعد الغاز الطبيعي الروسي الذي يتميز بفعالية التكلفة بحوالي 30 في المئة أرخص من الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، مما يضع الموردين الأمريكيين في وضع غير مرجح.

وبالنظر إلى قرب روسيا من الأسواق الأوروبية الأخرى، فإن احتياطياتها الوفيرة من الغاز الطبيعي تجعلها المورد الأكثر موثوقية وفعالية من حيث التكلفة.

وسوف تكون روسيا قادرة على تزويد الأسواق الأوروبية بـ110 مليارات متر مكعب (3.9 تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي سنويا عندما يبدأ تشغيل نورد ستريم 2.

محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم والوقود النووي لأسباب تتعلق بخلاف بيئة وسلامة المنشآت.

وقد أبدى الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن معارضته للمشروع عندما كان نائبا للرئيس في عهد باراك أوباما. وليس من المعروف ما إذا كان على استعداد لتغيير رأيه في المشروع عندما يتولى السلطة.

وكانت غازبروم أوقفت العمل في المشروع لمدة عام بعد فرض عقوبات أميركية في ديسمبر 2019. غير أن العمل استؤنف، إذ تامل غازبروم في إتمام خط أنابيب تحت بحر البلطيق لمضافة الطاقة الحالية للخط.

وقد اكتمل المشروع بنسبة 90 في المئة ولم يتبق سوى استكمال مده لمسافة 100 كيلومتر في المياه العميقة قبالة ساحل الدنمارك.

وترى الولايات المتحدة أن هذا الخط سيؤدي إلى زيادة اعتماد ألمانيا على مصادر الطاقة الروسية، وهماج الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب المشروع باستمرار عبر موقع تويتر

برلين من خط الأنابيب يبقى بلا تغيير، وهو بالأساس أن نورد ستريم 2 مشروع للقطاع الخاص".

وتنفذ شركة الغاز الروسية العملاقة غازبروم المملوكة للدولة المشروع بشراكة مع شركات غربية. وامتعتت غازبروم عن التعقيب بينما لم يتسن على الفور الحصول على تعقيب من نورد ستريم 2.

وتعارض إدارة ترامب مشروع نورد ستريم 2 الذي سيجرم أوكرانيا من رسوم المرور السخية التي تحصل عليها، وتقول إنه سيزيد نفوذ روسيا الاقتصادي والسياسي في أوروبا.

وعملت الإدارة الأميركية أيضا على زيادة صادرات الغاز المسال الأميركية إلى أوروبا، في ما يمثل منافسة للغاز الروسي المصدر عبر خطوط الأنابيب.

ويقول الكرملين إن مشروع نورد ستريم 2 الذي تقوده شركة غازبروم الروسية الحكومية مشروع تجاري. وتقول ألمانيا أكبر القوى الاقتصادية في أوروبا أيضا إن المشروع تجاري بحت، وهي تحتاج إلى الغاز لإغلاق

تتصاعد وتيرة التوتر بين الولايات المتحدة وألمانيا في ظل ضغوط واشنطن على مشروع خط أنابيب الغاز الروسي نورد ستريم 2، حيث تعتبر موسكو أنّ هذه الضغوط غير قانونية، في وقت تتهم فيه أوروبا وواشنطن باستخدام نظامها للعقوبات بموجب قانون كاتسا، للتدخل في سياساتها الخارجية وسياساتها للطاقة.

موسكو - تتزايد التوترات بين واشنطن وروسيا وأوروبا بخصوص خط الأنابيب نورد ستريم 2، في ظل مخاوف واشنطن من المشروع الذي سيجرم أوكرانيا من رسوم المرور السخية التي تحصل عليها، ويزيد نفوذ روسيا الاقتصادي والسياسي في أوروبا.

وقال المتحدث باسم الكرملين الثلاثاء "إن مشروع خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الذي تقوده روسيا لا يزال يخضع لضغوط غير قانونية من الولايات المتحدة".

وقال دميتري بيسكوف في إفادة يومية عبر الهاتف للصحافيين "إن الكرملين يراقب عن كثب التطورات بشأن نورد ستريم 2 لضمان اكتماله".

وفي أحدث تحرك لوقف المشروع، قالت وزارة الاقتصاد الألمانية الاثنين "إن الولايات المتحدة ابغيت ألمانيا بأنها تعزّم فرض عقوبات على سفينة روسية تشارك في بناء خط الأنابيب الممدد من روسيا إلى ألمانيا".

ويحسب بيانات رفيعتيف لتتبع السفن، فإن فورتونا ما زالت راسية في بحر البلطيق قرب روستوك في شمال ألمانيا.

وأبلغ متحدث باسم السفارة الأميركية في برلين صحيفة "هاندلسبلات" أن واشنطن ستواصل اتخاذ "كل الخطوات الضرورية والملائمة" لمنع نورد ستريم 2.

وقال "بالرغم من أننا لا نعقب على إجراءات العقوبات المستقبلية، فإننا سنواصل تبادل الأفكار مع الحلفاء والشركاء بشأن مشكلات العقوبات المحتملة".

وأضاف أن حكومة الولايات المتحدة تامل بان تعيد ألمانيا النظر في موقفها من نورد ستريم 2.

ولم ترد وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الخزانة في واشنطن على الفور على طلبات التعقيب.

وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية للصحافيين في وقت سابق "إن موقف

دميتري بيسكوف

نورد ستريم 2 يخضع لضغوط غير قانونية من الولايات المتحدة

وقال متحدث باسم وزارة الاقتصاد إن ألمانيا "شعرت بالأسف لدى علمها بهذا الإعلان".

وكانت مصادر قد ذكرت أن واشنطن تستهدف معاينة الشركات، التي تقدم خدمات التأمين وتساعد في مد خط الأنابيب تحت سطح البحر، أو التحقق من معدات البناء المستخدمة في المشروع. وكان خط الأنابيب الذي تبلغ استثماراته حوالي 11 مليار دولار، ويعد من أهم مشروعات روسيا في أوروبا، قد أثار توترا بين واشنطن وموسكو.

وفي وقت سابق، ذكرت صحيفة "هاندلسبلات" الألمانية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية أن العقوبات

وقال متحدث باسم وزارة الاقتصاد إن ألمانيا "شعرت بالأسف لدى علمها بهذا الإعلان".

وكانت مصادر قد ذكرت أن واشنطن تستهدف معاينة الشركات، التي تقدم خدمات التأمين وتساعد في مد خط الأنابيب تحت سطح البحر، أو التحقق من معدات البناء المستخدمة في المشروع. وكان خط الأنابيب الذي تبلغ استثماراته حوالي 11 مليار دولار، ويعد من أهم مشروعات روسيا في أوروبا، قد أثار توترا بين واشنطن وموسكو.

وفي وقت سابق، ذكرت صحيفة "هاندلسبلات" الألمانية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية أن العقوبات

البحرين تخصص حزمة مالية لدعم توظيف الوظائف

تشديد الإجراءات الأمنية للرقابة على العمالة غير النظامية

وسبق وقامت الحكومة البحرينية بتنفيذ برنامج واسع لدعم الأفراد والشركات في القطاع الخاص لتخفيف تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، الذي أضر بمعظم النشاطات الاقتصادية.

وأعلن وزير المالية والاقتصاد البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة في مارس 2020، أن "الحكومة اتخذت قرارات وإجراءات تتضمن إطلاق حزمة مالية بقيمة 11.4 مليار دولار لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وأن وزارة المالية والاقتصاد والجهات الحكومية ذات العلاقة، تسعى لإقرار الحزم التحفيزية في أسرع وقت ممكن، مع تسريع الإجراءات التشريعية المطلوبة، كأولوية قصوى لتخفيف تداعيات انتشار الوباء على الشركات والأفراد".

وأشار الوزير إلى أنّ الحزم المالية تتضمن مشروع قانون بدعم رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وتمت إحالته مباشرة إلى السلطة التشريعية بصفة الاستعجال لإقراره من قبل البرلمان.

وأجبر استثمار الفايروس دولا عديدة على إغلاق حدودها، وتعليق الرحلات الجوية، وفرض حظر التجول، وتعطيل الدراسة، وإلغاء فعاليات عدة، ومنع التجمعات العامة، وإغلاق المساجد والكنائس.

وأطلقت جميع دول مجلس التعاون الخليجي حزم تحفيز واسعة تشمل دعما للشركات والأفراد المتضررين من تداعيات انتشار الفايروس، إضافة إلى إعفاءات من الرسوم والضرائب وتقديم قروض ميسرة.

انخفاض في الإيرادات النفطية المحصلة بنسبة 35 في المئة مقارنة بمحصلة الفترة ذاتها للسنة المالية 2019.

وفي وقت سابق، أعلنت البحرين استقطابها استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 885 مليون دولار خلال العام 2020، تضمنت تأسيس شركات جديدة أو التوسع في أعمال شركات قائمة رغم تداعيات جائحة كورونا.

وحسب بيان مجلس التنمية الاقتصادية البحريني (كومي)، فإن شركات محلية وإقليمية وعالمية دشنت عمليات واستثمرت في قطاعات مثل الخدمات المالية والصناعات التحويلية واللوجيستيات والسياحة خلال العام الماضي.

320 مليون دولار قيمة الحزمة المالية المخصصة لتوظيف الوظائف بعد تضررها من جائحة كورونا

ونكر المجلس أن الاستثمارات الوافدة للمملكة من المتوقع أن تخلق أكثر من 4300 وظيفة خلال السنوات الثلاث القادمة. والبحرين، تعتبر الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا.

وتأثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي فايروس كورونا، ما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة مالية تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات الجائحة.

الخاص القادر على استيعاب أعداد أكبر من خريجي الجامعات والمدارس بالمقارنة مع القطاع العام الذي يوفر وظائف محدودة كل عام بالرغم من رغبة الكثيرين في العمل بالمؤسسات العامة بسبب الأمان الوظيفي والرواتب الجيدة.

ولتجنب تسريح العمالة من مؤسسات القطاع الخاص التي تأثرت من التبعات الاقتصادية لانتشار فايروس كورونا، فقد تكلفت الحكومة بدفع رواتب جميع البحرينيين العاملين في القطاع الخاص لثلاثة أشهر من العام الماضي وهي مارس وأبريل ومايو.

وتكفلت بدفع 50 في المئة من رواتب البحرينيين المؤمن عليهم في المنشآت الأكثر تأثر في القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من شهر يوليو 2020.

وكانت البحرين، وحتى بالتزامن مع ذروة الأزمة الصحية، قد تجنبت اتخاذ قرارات تثقل كاهل المواطنين، حيث أكدت السلطات أنها ستجنّب فرض أي رسوم أو ضرائب جديدة رغم الأزمة الاقتصادية الحادة ورغم خفض التصنيف الائتماني للبلد.

وتحاول البحرين عبر هذه الخطوة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتغلب على الأزمة المالية دون خلق المواطن باعيا جديدة.

وفقا لنتائج الأقبال نصف السنوي للوزارات والجهات الحكومية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 الماضي، فإن إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة بلغ 910 ملايين دينار بحريني (2.2 مليار دولار)، بنسبة انخفاض تصل إلى 29 في المئة عن نتائج تنفيذ نصف السنوية للسنة المالية السابقة 2019، وذلك بسبب الانخفاض في أسعار النفط مما أدى إلى

إطلاق البرنامج الوطني للتوظيف في نسخته الثانية، والذي يهدف إلى خلق 25 ألف وظيفة في عام 2021 وتوفير 10 آلاف فرصة تدريبية سنويا.

ونقلت وكالة الأنباء البحرينية أنه لجعل المواطن البحريني الخيار الأمثل للتوظيف، سيتم تشديد الإجراءات الأمنية للرقابة على العمالة غير النظامية وتمديد فترة الإعلان عن الشواغر قبل استقدام العمالة من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

وتشمل مبادرات النسخة الثانية للبرنامج زيادة مبالغ ومدة الدعم المقدم للمسجلين على قوائم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وتعمل الحكومة على توفير فرص عمل جيدة وبرواتب مناسبة في القطاع

المالمة - أطلقت البحرين حزمة مالية لدعم توظيف الوظائف، حيث تهدف الحكومة من ورائها إلى تعويض المواطنين المتضررين ومن شملتهم البطالة الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا.

وأعلن مجلس الوزراء البحريني في تصريحات صحافية عن تخصيص 120 مليون دينار (حوالي 320 مليون دولار) لمبادرات توظيف الوظائف.

وستخصص هذه الميزانية لثلاثة أعوام (2021 - 2023)، وهي ضعف ما تم تخصيصه خلال السنوات الخمس الماضية لدعم توظيف البحرينيين من خلال برنامج دعم الأجور.

ووجه ولي العهد رئيس الوزراء البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، خلال جلسة اعتيادية للمجلس



رائدات المشاريع يحاولن التأقلم مع كورونا